مراجعة لكتاب: من العلمانية إلى الخلقانية، قراءة في كفاءة مصطلحات الفصل الديني واستحقاقاتها في السياق الإسلامي للدكتور نايف بن نهار

نجمة الزغريوي
باحثة دكتوراه في الفكر الإسلامي المعاصر وقضايا المجتمع
جامعة محمد الخامس، المغرب

باسم الله العليم،

إن كتاب د. بن نهار من الأبحاث القليلة في المجال المعرفي التداولي الإسلامي التي تثير الانتباه لمسألة جوهرية وإشكالية في البحث الأكاديمي وهي مسألة ضبط المفاهيم. ولما كانت المفاهيم وعاء للفكر وبوابة للوعي، كان اللبس الحاصل حولها وعدم التمكن من ضبط تعريفاتها وحدود المصطلحات، سبب للكثير من الإشكالات المعرفية والمنهجية التي يعاني منها العقل المسلم، حين ينتج معرفة اجتماعية، أو سياسية، أو فكرية، أو غيرها. ففي هذه المجالات المعرفية صارت مفاهيم مثل السلطة والمواطنة والعلمانية والهوية والتسامح والتنمية والعدالة والمساواة، من المفاهيم التي تشكل الوعي وتوجه التفكير؛ بينما باتت مفاهيم محورية في الفكر الإسلامي، والتي تنتمي للذات الإسلامية، كالأمة والشورى والفتنة والقسط والمعروف والمنكر والرحمة وغيرها، مفاهيم بعيدة عن تفكيرنا حين نشتغل بقضايانا في السياسة والاقتصاد والاجتماع. وحتى مفاهيم الدين والعقل والعلم، أصابها سوء فهم وسوء توظيف نتيجة استيراد تصورات أجنبية عن مجالنا التداولي. والمشكل ليس في "الاستيراد" كما عبر عن ذلك د. نايف بن نهار، فالمفاهيم والأفكار كانت دوما ولا بد لها أن تظل مساحة للأخذ والتفاعل والإبداع. فالمسلمون أخذوا عن اليونان وقدموا معرفة مبدعة بعد أن سلكوا مسلك النقد العقدي والصوفي واللغوي، مؤسسين بذلك لما يمكن تسميته ب "التعارف المعرفي". لكن ما حصل هو أن تعريف المفاهيم التي نبتت في بيئة أجنبية أسيء فهمها ابتداء فلم تتريث النخب الفكرية والثقافية لضبط التعريف أولا قبل إنتاج أفكار حولها، وهنا يكمن أساس المشكل.

إن الاشتغال في هذا الكتاب على مفهوم العلمانية تحديدا جعل من الاختلالات المتوهمة في مجال الفكر السياسي الإسلامي نتيجة عدم الضبط المفاهيمي أكثر وضوحا. ويتجلى عدم الضبط هذا في عدم قدرة المفكرين والباحثين اليوم على طرح أسئلة نابعة من السياقات المحلية وتاريخها؛ إن الأسئلة التي نطرحها في الزمن الراهن هي أسئلة لا تعنينا ولا ترتبط بقضايانا. وأبرز ما يوضح ذلك –حسب صاحب الكتاب- هو أن أي باحث يشتغل على مفهوم من المفاهيم من أجل توظيفه، لا بد له أن يرحل بتفكيره وعقله إلى السياق الأوروبي ليفهم الظروف التاريخية والثقافية التي أنتجت المفهوم، ليستطيع استثماره فيما بعد، لكنه يكون قد رجع وهو مثقل بقضايا وأسئلة تنتمي لخارج السياق الأصلي.

وتكمن أهمية الكتاب من جهة ثانية في تطرقه بشكل مضمر لمشكلة النخبة التي توجه المجتمع في سياقاتنا العربية الإسلامية، والتي عجزت عن تمثل واقع عصرها تمثلا صحيحا. فالنخبة المسؤولة عن التعامل مع قضايا مجتمعاتها من خلال معالجة الإشكالات المعرفية والسياقية، غارقة في الخطابات الأيديولوجية سواء العلمانية منها أو غيرها. إن إشكالية هيمنة التصورات المستوردة على النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تحول دون الفهم والمعالجة. فإذا كان الانفتاح على فكر العالم في غاية الأهمية لما صار عليه العالم من تشابك وتعقد، فإن

الاغتراف من الثقافة المحلية[1] أمر أساسي.

أما من جهة أخرى، فالكتاب مرجع مهم للمشتغلين في مجال الفكر السياسي والمهتمين بقضايا العلمانية في السياق الإسلامي. فهو يصحح التصورات الخاطئة حول المفهوم، ويبحث في الخطأ الجوهري الذي تقوم به النخب الفكرية حين تحاول أن تبحث عن صيغ لتبيئة مفهوم العلمانية في التجربة التاريخية والمعاصرة الإسلامية. ويبين من خلال اعتماده لمنهج استدلالي متين على سوء استخدام لمفهوم العلمانية مقترحا مفهوما يريد به الكاتب أن يحل محل العلمانية في السياق الإسلامي: وهو مفهوم الخلقانية.

مضامين الكتاب

ينقسم كتاب "من العلمانية إلى الخلقانية، قراءة في كفاءة مصطلحات الفصل الديني واستحقاقاتها في السياق الإسلامي"، وهو عمل تفكيكي مفاهيمي، إلى ستة أجزاء وهي:

- مع الكتاب
- مع العلمانية
- مع العلماني
- مع الخلقانية
- مع الإسلام
- مع الأسلمة

والأجزاء الستة تسعى كلها للإجابة على سؤال عريض: "لماذا ينبغي وصل الدين بالسلطة في سياقنا الإسلامي؟" ود. بن نهار بهذا السؤال يسعى لتفكيك ما يعتقد أنه إسلامي تحت عنوان العلمانية. وإذا كانت العلمانية حالة من حالات الفصل الديني، فهناك إلى جانبها أشكال أخرى من الفصل، الخلقانية والسياسة اللادينية واللائكية واللادينية؛ فكل مصطلح من هذه المصطلحات يعبر عن مفهوم مختلف ولا تعبر كلها عن العلمانية. فالعلمانية فصل سلطوي؛ والخلقانية فصل تشريعي؛ والسياسة اللادينية فصل سياسي؛ واللائكية فصل مجتمعي؛ أما اللادينية ففصل للدين عن الفرد.

وغاية الكتاب هي أن يعالج التداخل الذي حصل بين هذه المصطلحات، وهو يريد بذلك "... صناعة الأرضية المفاهيمية التوافقية التي تسمح بتأسيس الحوار، كما قال ابن حزم: (لا بد من تسمية متفق عليها وإلا فلا فهم ولا إفهام)"[2].

أما في سياقاتها فنحن معنيون بمصطلح الخلقانية، والباحث يهدف بهذا المفهوم أن يستدرك الخلل الحاصل في الفكر الإسلامي السياسي ويسد فجوة دلالية لا مصطلح لها وهو يعني بها السلطة اللادينية. فالشرط الموضوعي للعلمانية، وهو وجود السلطة الدينية، المتمثلة في رجال الدين والكنيسة، غائب في السياق الإسلامي. ولما كان العالم الإسلامي غير معني بالسلطة الدينية، فإن صاحب الكتاب يرى أن جوهر الخلاف الحاصل في العالم الإسلامي إنما هو خلاف حول المرجعية: فهل المرجعية التشريعية العليا تكون للخالق أم للخلق؟ فإذا كانت الإجابة هي أن السلطة التشريعية يجب أن تكون مرجعيتها الخلق، فهنا نتحدث عن الخلقانية، أي فصل السلطة السياسية عن الإسلام، بمعنى

1-خالد حاجي، المثقَف- المثقِف: من ضيق فضاءات التواصل الاجتماعي إلى رحابة الأرض وسعة الكلام، دار الإحياء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2026

2- نايف بن نهار، " من العلمانية إلى الخلقانية، قراءة في كفاءة مصطلحات الفصل الديني واستحقاقاتها في السياق الإسلامي"، مؤسسة وعي للأبحاث والدراسات، الطبعة الثانية، 2024، ص. 10

إقصاءه عن التشريع. والباحث يبين من جهة أخرى أن سيادة الشريعة لا تستلزم في أي حال من الأحوال حكم علماء الشريعة بمنطق الفكر الإسلامي السياسي.

يوضح الباحث منذ الجزء الأول من الكتاب قائلا: "وإذا كانت السلطة لا دينية فإن ذلك يعني أن مرجعيتها محصورة في الخلق فهي إذن "خلقانية". هذا هو المصطلح الذي نسكه في هذا الكتاب بديلا عن مصطلح العلمانية... لأن العلمانية فصل لرجال الدين عن السلطة لا للدين نفسه، أما فصل الدين نفسه فهذا مستوى آخر له استحقاقاته المختلفة، ولذلك يتطلب مصطلحا يوازيه."[1] ويواصل الباحث بالقول: "ولأن هذا المستوى ينحي شرع الخالق جانبا ويحصر المرجعية في الخلق فهو تعبير عن "الخلقانية"؛ أي السلطة التي تجعل المرجعية في الخلق لا في الخالق".[2]

يبرهن في الجزء الثاني على أن مفهوم العلمانية إنما هي اتصال السلطة الدينية بالسلطة الزمنية، أو بعبارة أدق، بكونها قائمة على السلطتين الكنسية والزمنية. وعلى هذا الأساس يعتبر الباحث أنه لا يصح أن ينادى بالعلمانية في بلد ليس فيه رجال دين لهم سلطة قانونية. وفي الفكر الإسلامي السياسي ليس للفقهاء أي سلطة قانونية. وقد توصل الباحث إلى هذا التعريف المحدد بعد أن حلله على مستوى التأريخ وعلى مستوى المفهوم، ليحل به إشكالية تعريف العلمانية. ذلك أنه مفهوم زئبقي له المئات من التعاريف لاشتباكه مع الوقت بالأيديولوجيات السائدة بعد الثورة الفرنسية، ولوجود مستويات من الفصل الديني تتشابك أيضا مع المفهوم وتختلط به. لذلك فهو يفرق بين العلمانية الإجرائية التي تعد حلا سياقيا لمشكلة سطوة الكنيسة على المجتمع، والعلمانية المؤدلجة التي تلقفتها أيدي الأيديولوجيات فيما بعد.

إن الجدل القائم حول العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية جدل خاص بالسياق المسيحي الأوروبي، لذلك لا ينبغي أن يتجاوز البحث في المفهوم حسب د. بن نهار المساحة الأوروبية الذي نشأت فيه فكرة العلمانية تفاعلا مع واقعها التاريخي، فهي لا تفهم إلا في سياقه الخاص. ولكي يعزز هذا الرأي، لم يكتف الباحث بالوقوف عند البحث في التاريخ الأوروبي لفهم أصول العلمانية التاريخي، بل بحث كذلك في نصوص الإنجيل؛ فتبين له أن هذه النصوص تدل على علمانية المسيحية أصالة وأن الفصل الذي حصل منذ حركة مارتن لوثر[3] ليس بدعة في الدين المسيحي وإنما كان هذا الفصل هو الأصل واعتبرها رجوعا إلى الدين نفسه بعد أن انحرفت الكنيسة لتستحوذ على السلطة الزمنية وعلى رقاب الناس.

لم تكن العلمانية إذن ثورة على الدين، بل كانت رجوعا إليه. وحتى فلاسفة النهضة والأنوار حين طالبوا بفصل سلطة الكنيسة وإبعادها عن السلطة السياسية، إنما كانوا بذلك يريدون تطبيق الدين المسيحي كما هو. وقد سعى فلاسفة عصر النهضة كفرنسيس بيكون وروسو وهوبز ومونسكيو وغيرهم إلى إبعاد رجال الدين عن السياسة وتقليص دورهم. أما بعد الثورة الفرنسية فقد بدأ التمرد على الدين نفسه وإقصاءه من المشهد العام وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور الأيديولوجيات المختلفة مثل اللبرالية والماركسية والفاشية وغيرها، والتي عمد كل منها على أن تحل محل الدين، بحثا عن مرجعيات بديلة (العقل والعلم...).

هذه هي الفكرة المحورية التي قادت الباحث إلى التفكير في مفهوم آخر خاص في العالم الإسلامي، فالقول ب «العلمانية" في سياقنا هو قول بإقصاء الدين من مجال التشريع. لهذا فهو يرى أن "الإصرار على مصطلح العلمانية

1- نفسه. ص. 12

2- نفسه. ص.12.

3- عدها صاحب الكتاب أول حركة منظمة سعت لفصل الكنيسة عن معض مجالاتها المعهودة.

فلن يضيف لنا في العالم الإسلامي سوى أعباء وهمية، وسيكون المسؤول عن تيه الحوارات بين النخب والفاعلين في مجتمعنا..."[1].

إن الدين المسيحي نفسه يرفض السياسة. فالنصوص المسيحية تدعو لاعتزال السياسة والزهد في الدنيا والفصل بين ملكوت السماء والأرض. ويورد الباحث نصوصا عن المسيح يدعو فيها أتباعه لعدم الخوض في السياسة ولعدم الدفاع عن النفس. وعلى سبيل المثال نص وارد في إنجيل يوحنا: "ما مملكتي من هذا العالم، لو كانت مملكتي من هذا العالم لدافع عني أتباعي حتى لا أسلم إلى اليهود"[2]. إن المسيحي يخضع للقوانين خضوعا تاما ولا يقاوم من يسئ إليه، لأنه غير معني بها. لذلك حين انحرف رجال الدين عن روح الدين المسيحي وحرصوا على التدافع السياسي مع وجود نصوص في نفي هذا التدافع، نجد بعض العلماء المسلمين استغربوا من المسيحيين مخالفتهم لدينهم. يورد د. بن نهار نصين في هذا السياق[3]:

يشير ابن تيمية في "الرسالة القبرصية": "ومن العجب كل العجب أن يأسر النصارى قوما غدرا وغير غدر ولم يقاتلوهم، والمسيح يقول: من لطمك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر، ومن أخذ رداءك فأعطه قميصك". ويستغرب القرافي بدوره في "الأجوبة الفاخرة": ومع ذلك فهم من أشد الناس تكالبا وحرصا على القتل والقتال وبسط الأيدي بالأذى في أقطار الأرض بسلب النفوس والأموال مستبيحين لذلك، يعتقدونه من أعظم القربات وأوثق أسباب السعادات مع تحريم إنجيلهم عليهم ذلك".

وفي التاريخ الأوروبي حصلت تحولات أيديولوجية لمفهوم العلمانية، وهي تتشابك مع الأيديولوجيا حين يكون لها موقف من الدين نفسه، حين تعرف الدين أو تحدد وظيفته وعمله. وأدلجة العلمانية وسحبها إلى مجال التفكير الفلسفي جعلها تتضخم –حسب رأي الباحث- وتأخذ تعريفات يتجاوز واقع العلمانية الإجرائي.

وفي الواقع المعاصر، وجراء هذه الأدلجة، صارت للعلمانية نماذج متعددة مختلفة بين نماذج تمنع الدين في المجال العام (فرنسا) ونماذج تسمح به في المجال العام دون هيمنة تشريعية (أمريكا) وبين نماذج تسمح بوجود الدين في المجال السياسي دون السلطوي (كألمانيا وبلجيكا). كما أن هذه النماذج صارت بدورها تأخذ مسارات متباينة تفاعلا مع سياقاتها الخاص. ففي فرنسا على سبيل المثال تحول النقاش العمومي من تحييد الدين إلى تحييد الهوية، ليصير الحديث عن العلمانية في فرنسا حديث يخص الدائرة الثقافية والهوياتية.

بعد عرض تاريخ العلمانية ومسارها في السياق الأوروبي، يبدأ د. بن نهار ابتداء من الجزء الرابع من الكتاب، مع بعض تكرار في الأفكار، بعرض المفهوم البديل الذي يقترحه في سياقنا الإسلامي وهو مفهوم الخلقانية. إن الخلقانية تعني الاعتقاد بأن المرجعية التشريعية محصورة في الخلق دون الخالق. ولما كان السياق الإسلامي غير معني بالسلطة الدينية كما سبق القول، فما يراد إقصاؤه هو التشريع الديني وفصل الإسلام نفسه عن السلطة. فهل يجوز لقرار السلطة أن يخالف الإسلام أو لا يجوز؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن يطرح في سياقنا. وهو السؤال الذي يمكنه أن يعفينا من الخوض في إشكالات معرفية لا يعنى بها العقل المسلم. كما أن الجواب على هذا السؤال والتفكير فيه يسمح بالوقوف عند طبيعة الإسلام نفسه. فلما كان المسيحي لا يكون متدينا إلا باعتزاله "ملكوت الأرض"، ومنه كانت العلمانية منسجمة مع تصوراته الدينية، فالمسلم وفق شريعته ملزم بالتفاعل مع العالم، حامل للأمانة ومسؤول عن عمارة الأرض ومصلح فيها وفق التكليف الإلهي. وفي الجزء الخامس، يبين الباحث أن السياق

1- نفسه. ص. 24

2- نفسه. ص. 49

3- نفسه. ص. 50

الإسلامي مختلف في طبيعة نصوصه ومحتواها، فنصوص الإسلام تحتوي على الأحكام السياسية وتحث على الفاعلية وعلى التدافع الإنساني. كما يورد الباحث في كتاب عبارة القرطبي في تفسيره "أخص أوصاف المؤمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.". كما أن المسلم ليس له ذاكرة لحضور سلبي للإسلام يكون ضد العقل والعلم - عكس المسيحي الأوروبي- وإن كان يملك ذاكرة سلبية تخص السلطة السياسية نفسها.

ولما كانت "العلمانية" في السياق الإسلامي لا تعني سوى رفض الإسلام نفسه لعدم وجود مؤسسات دينية في الإسلام يعلق عليها هذا الرفض، جاءت محاولات أسلمة الخلقانية كإطار تبريري للموقف السياسي من الإسلام. فجاءت مقاربات نصية وبراغماتية ومنطقية، تم الوقوف عندها في الكتاب، تحاول تأصيل مفهوم العلمانية وتبريره في السياق الإسلامي.

لقد وقع العلماني المسلم - المتحدث باسم الدين- في مجموعة من المآزق التي أوقعته في عدد من المغالطات المعرفية والتي حالت دون الإجابة على أسئلة سياقه، نتيجة لتبنيه التصورات المسيحية لعلاقة الدين بالسياسي (والاجتماعي). ووجد نفسه أمام مشكلة الاستيراد العشوائي للمفاهيم والمصطلحات، والتي يمكن اعتبارها من عوامل تفكيك الهوية الثقافية للمجتمعات العربية. إن العلاقة بين الإسلام والسلطة لم تشكل هاجسا لديه إلا بعد سقوط الدولة العثمانية. وهنا يحيل د. بن نهار إلى مرجع علي عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم".

وفي سياق هذه الفكرة، يمكننا استحضار تساؤل في محله طرحه الباحث عويمر أنجم، إذ يقول: "... وقد هديت... إلى أن السؤال الصحيح الذي ينبغي أن يطرحه مؤرخ الإسلام قبل العصر الحديث في العموم ليس هو: كيف أصبح الإسلام مسيسا؟ ولكنه: كيف نزعت السياسة عن الإسلام؟"[1].

في الختام

خص د. بن نهار فصلا كاملا لعرض مقاربة سبينوزا كنموذج على تجاوز الخصوصية الإسلامية. وفصلا كاملا آخر لتحليل المقاربة المنطقية في أسلمة الخلقانية لعادل ضاهر، برهن فيه على الإشكالات المنهجية التأسيسية التي وقع فيها الباحث المتخصص في الفلسفة. وعنوان الفصلين جاءا واضحين في الفهرس. لكن نقده لعبد الوهاب المسيري جاء كفقرة في فصل "العلمانية مفهوما"؛ ولعله كان من الأجدى أن ينهج منهجا عكسيا، تكون فيه الإشارات المهمة لنقده للمسيري واضحة ويخصها بفصل كامل.

إن كتاب د. نايف بن نهار كتاب يروم تصحيح المفاهيم والتصورات واستدراك الأخطاء المنهجية التي وقعت فيها النخب في السياق الإسلامي، وهي تدافع عن العلمانية بخطاب أيديولوجي. فلعله كان من الأجدر أن يمهد بهذا الكتاب مشروعا نقديا لما بدأه المسيري ويخص له فيه حيزا أهم، فالرجل كان له موقف أخلاقي ومعرفي من فصل الإنسان ومجالاته عن الدين. بالرغم من ذلك، يقول صاحب الكتاب في فقرة مهمة، يمكن اعتبارها تأسيسا لمقاربة نقدية بناءة لأفكار المسيري: "إذن الإشكالية أن المسيري أخرج العلمانية عن موضوعها الأساس، وجعلها مساوية للادينية، ولذلك هو يستغرب من رؤية أي ممارسة دينية، حتى لو في نطاق الأسرة والشأن الفردي، ولو أن المسيري أبقى العلمانية في مجالها المعروف، وهو السلطة، فلن يجد في سلوك الإنسان العربي أي تناقض..."[2].

إن مفهوم الخلقانية يمكن له أن يحل المشكلات التي رأى د. بن نهار أن المسيري وقع فيها، كمشكلة التوسع في مفهوم العلمانية. وقد شرح مطولا أن مشكلة التوسع المفهومي هذا تخص السياق الغربي نفسه، بعد أن

1- عويمر أنجم، "السياسة والشريعة والأمة في الفكر الإسلامي. اللحظة التميمية"، ترجمة أحمد محمود ابراهيم، دار الروافد الثقافية، 2026

2- نفسه، ص. 71

تجاوز العلمانية الإجرائية إلى العلمانية المؤدلجة.

وهو بالإضافة إلى ذلك مفهوم خلافي مازال في تطور وحركة، فبين من يقول ب "أسطورة العلمنة" (خوسيه كازانوفا) وبين من يقول بما بعد العلماني (هابرماس) وبين من يعتبره دين الخروج من الدين (غوشيه)؛ تضيع أسئلة سياقنا الجوهرية المرتبطة بالوجود والمجتمع والمعرفة. ومنه فمن المغامرة الاستمرار في الدعوة إلى ما يشبه علمنة قسرية في سياقنا الخاص. وربما لهذا أبدع د. بن نهار بالأساس مفهوما جديدا لحل بعض مظاهر هذه المشكلة في السياق الإسلامي.

وعلى هذا الأساس تصير الخلقانية مفهوما مفتاحا يمكن استثماره في نقد المشاريع التي رأت أن الفصل الديني بمستوياته إشكالية معرفية سياسية وربما نجازف ونضيف أنها إشكالية أخلاقية في سياقنا الإسلامي.

وكنتيجة أولية لما سبق عرضه في الكتاب، يمكننا المجازفة أيضا بالقول إن المسيري كان علمانيا، على الأقل في مستوى معين من رؤيته لعلاقة الدين بالدولة. وتقسيمه للعلمانية إلى جزئية وشاملة تقسيم؛ الأولى فصل للدين عن الدولة والثانية فصل الأخلاق والقيم عن الحياة؛ يعد تقسيما لا يجيب على سؤال تطبيق الشريعة على سبيل المثال.

للفيلسوف طه عبد الرحمن أطروحة لها وزنها وقيمتها المعرفية والفلسفية، كان من الممكن استحضارها أيضا في هذا المجهود المهم الذي قدمه د. بن نهار، وهي أطروحة الائتمانية. خصوصا وأن الفيلسوف طه له مرجع مباشر في الموضوع: "روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية"؛ وفيه رأي حول العقل والعقلانية، وفيه نقد مبني على البرهان لدعاوى العلمانية، باعتبارها فصل الدين عن السياسة التي توهم الإنسان أنه يمكن أن يستغني بتدبيره عن تدبير خالقه، ودعاوى الديانية وتعني دعاوى الوصل فيما يخدم التسيد لا التعبد. ويريد بالائتمانية الخروج من الديانية والعلمانية نحو نسق يجمع بين التعبد والتدبير.

ولعله لهذا جاء كتاب "من العلمانية إلى الخلقانية، قراءة في كفاءة مصطلحات الفصل الديني واستحقاقاتها في السياق الإسلامي"، ومن أجل هذا تكون الكتب المؤسسة: أن تكون دعوة للاستمرار في التفكير والمراجعة المعرفية، وحثا على النقد من داخل السياق... وتصحيحا للتصورات.

المراجع

- خالد حاجي، المثقَف- المثقِف: من ضيق فضاءات التواصل الاجتماعي إلى رحابة الأرض وسعة الكلام، دار الإحياء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2026.
- عويمر أنجم، "السياسة والشريعة والأمة في الفكر الإسلامي. اللحظة التميمية"، ترجمة أحمد محمود ابراهيم، دار الروافد الثقافية، 2026.
- نايف بن نهار، " من العلمانية إلى الخلقانية، قراءة في كفاءة مصطلحات الفصل الديني واستحقاقاتها في السياق الإسلامي"، مؤسسة وعي للأبحاث والدراسات، الطبعة الثانية، 2024.
- عبد الرحمن حللي، الجدل حول العلمانية في السياق الإسلامي (3) البدائل الفلسفية، مركز نهوض للأبحاث والدراسات: https://nohoudh- center.com/articles